

تحديث البرلمان الجزائري "البرلمان الإلكتروني أنموذجاً"

Modernization of the Algerian Parliament "Electronic Parliament as a Model"

بوزيد بن محمود¹، سمير بن أحمد²¹ جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج (الجزائر)، bouzid.benmahmoud@univ-bba.dz² جامعة باتنة 1، الحاج لخضر (الجزائر)، samir.benamed@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2023/05/02

تاريخ النشر: جوان/2023

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع تحديث البرلمان الجزائري بالتركيز على كفاءات استجابته للتطورات التي يعرفها عالم اليوم في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وما صاحبها من تبني كثير من برلمانات دول العالم منذ مطلع الألفية الحالية لما يسمى بالبرلمان الإلكتروني. ورغم أن مفهوم البرلمان الإلكتروني في تطور مستمر ولا يستقر على حال، إلا أن البرلمانات التقليدية تسعى لمواكبة تطوره باعتباره آلية مهمة لتطوير عمل المؤسسة التشريعية وتعزيز مكانتها في ظل العالم الرقمي، حتى تكون في مستوى تطلعات وطموحات الشعوب وتحقق ثقتهم. وترتكز هذه الدراسة على كفاءات تبني البرلمان الجزائري للبرلمان الإلكتروني، والتحديات التي تواجهها، خصوصاً وأن قاعدته التقليدية يعترضها القصور، وثقة المواطن فيها مزعزعة، وقد خلصت الدراسة إلى أن مسار الجزائر لتبني البرلمان الإلكتروني لا يزال في مراحله الأولى، وتم تقديم توصيات عملية يمكن أن تساهم في التحول إلى نظام البرلمان الإلكتروني لخدمة المواطنين بشكل أكثر كفاءة وشفافية.

الكلمات المفتاحية: تحديث البرلمان، تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، البرلمان الإلكتروني، الجزائر.

Abstract:

This study deals with the issue of modernizing the Algerian Parliament by focusing on how it responds to developments in the field of information and communication technology, and the accompanying reliance of many parliaments on the so-called electronic parliament since the beginning of the current millennium. Although the concept of e-parliament is constantly evolving, traditional parliaments seek to keep pace with its developments as an important mechanism for developing their work and strengthening their position in the digital world, so that they are at the level of people's aspirations and gain their trust. This study focuses on how the Algerian parliament adopted the electronic parliament, and the challenges it faces, especially since its traditional base is flawed, and the citizen's confidence in it is shaky. The study concluded that Algeria's path towards adopting the electronic parliament is still in its early stages, and practical recommendations were presented that could contribute to the transition to the electronic parliament system to serve citizens more efficiently.

Key words: Modernization parliament, information and communication technologies, electronic parliament, Algeria.

مقدمة:

أدت الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم في مجال المعلومات والاتصالات إلى تحولات وتغيرات جذرية متسارعة مست جميع مجالات حياة الأفراد وأنظمة الحكم والمؤسسات العامة في الدول على حد سواء.

ولم تكن مؤسسات الحكم التقليدية بأفروعها الثلاثة بمنأى عن هذا التطور التكنولوجي وتأثيراته المتعددة، وتبنت العديد من الأنظمة مفهوم الحكومة الإلكترونية سعياً منها إلى تعزيز علاقاتها بالمواطنين بنشر المعلومات وتقديم الخدمات الفعالة.

ووجدت البرلمانات نفسها مثلاً في حاجة إلى التكيف مع التطور التكنولوجي بسرعة من خلال دمج أساليب مبتكرة في ثقافتها التنظيمية بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سعياً لتحقيق ما يتوقعه الناخبون من أن تكون الهيئات التشريعية تمثيلية وفعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة من طرفهم.

ولقد كان لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العقدين الماضيين تداعيات سياسية واجتماعية واضحة على البرلمانات، وتحديات جمة ضاعفها التخبط بين الإحجام والإقدام على استخدام هذه التكنولوجيات، وعدم وجود رؤية واضحة وخطة استراتيجية لتبنيها في الكثير من الدول، وظهر نتيجة لذلك مفهوم البرلمان الإلكتروني على مستوى النقاش الفقهي والسياسي والقانوني، وسعت بعض الأنظمة إلى تطبيقه في ظل دعوات الديمقراطية التشاركية بمساعدة أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولقد وضعت الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 البرلمانات في تحد في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واختلفت استجاباتها في ذلك، فتبنت بعضها العمل المرن والعمل عن بعد بطرائق لم تكن متصورة من قبل ساهمت في تعزيز العمل بالبرلمان الإلكتروني كمؤسسة مفتوحة وأكثر كفاءة وفعالية لتمثيل المواطنين وزيادة مشاركتهم في عملية صنع القوانين، بينما كانت استجابة برلمانات أخرى للجائحة ضعيفة، فلم تتغير آليات وطرائق عملها، وغابت عن تأدية وظائفها طيلة الجائحة، وبالتالي عجزت عن استخلاص الدروس لتعزيز قدرتها على الصمود في مستقبل مبنية أغلب رهاناته على الرقمية والذكاء الاصطناعي.

والبرلمان الجزائري وكغيره من برلمانات دول العالم وجد نفسه أمام هذه التحديات لاسيما بعد انتشار الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، فكيف تكيف البرلمان الجزائري مع التطور العالمي على صعيد تبني البرلمان الإلكتروني؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا موضوع الدراسة إلى محورين، الأول خصصناه لتبيان مفهوم البرلمان الإلكتروني، بتعريفه وتوضيح عناصر وأهميته، بينما تطرقنا في المحور الثاني إلى نظام البرلمان الإلكتروني في الجزائر ومتطلبات تشغيله من خلال بيان توجه البرلمان الجزائري نحو تبنيه، وتقديم توصيات لتكريس التحول الجيد إلى نظام البرلمان الإلكتروني في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم البرلمان الإلكتروني

أولاً: تعريف البرلمان الإلكتروني

لا يزال تحديد مفهوم البرلمان الإلكتروني منذ بدايات القرن الحالي موضع نقاش في مراكز البحث والمنتديات وورشات العمل المختلفة، وقد ركز تعريف مبكر من المركز الأوروبي للبحث والتوثيق البرلماني (ECPRD) على الجوانب التنظيمية للبرلمان، حيث يتفاعل أصحاب المصلحة والعمليات ذات الصلة - الداخلية والخارجية - من خلال استخدام تقنيات ومعايير المعلومات والاتصالات الحديثة "من أجل تحقيق الشفافية والجودة والإنتاجية والكفاءة والمرونة"¹.

وقد اعتبر الاتحاد البرلماني الدولي في "تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي 2008" أن البرلمان الإلكتروني مفهوم تكميلي يصف النهج المؤسسي لتطبيق التقنيات الحديثة في البرلمان التقليدي. ومع ذلك، أقر بأن هذا المفهوم يتطور باستمرار مع ظهور تكنولوجيات جديدة، وظهور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة في البيئة البرلمانية، وتقدم تطور مجتمع المعلومات العالمي .

واتخذ الاتحاد البرلماني الدولي في تقريره المذكور تعريفاً إجرائياً للبرلمان الإلكتروني، حيث رأى أنه: "هيئة تشريعية تم تمكينها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون أكثر شفافية، وانفتاحاً، ومسؤولية. وهي تمكّن المواطنين على اختلافهم وتنوعهم ليكونوا أكثر مشاركة في الحياة العامة، من خلال توفير معلومات ذات جودة أعلى، وإمكانية أكبر للوصول إلى وثائقها وأنشطتها البرلمانية."²

وفي تقريره لسنة 2018 أكد الاتحاد البرلماني الدولي على أن مفهوم البرلمان الإلكتروني لا يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حد ذاتها، ولكن يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بمعناها الأوسع) كأداة تحويلية. وهذا يعني أن تعريف البرلمان الإلكتروني يجب أن يتجاوز الاعتبارات التقنية ويركز على رؤية البرلمان وقيمه واستراتيجيته وعملياته ونموذج تشغيله. وينبغي أن تكون جزءاً من التعريف العناصر والخصائص المتعلقة بكيفية مساعدة الأدوات والخدمات الرقمية في تحسين التمثيل وسن القوانين والرقابة وزيادة انفتاح البرلمان وإمكانية الوصول إليه ومساءلته وفعاليتها من المنظورين السياسي والتقني³.

وهناك من يرى أن البرلمان الإلكتروني هيئة تشريعية مخولة لتكون أكثر شفافية ويمكن الوصول إليها ومساءلتها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما يرى آخرون أنه عبارة عن فكرة أكثر من كونه موقعاً أو مركزاً؛ حيث يتم من خلاله التفاعل بين المواطنين وممثلهم من النواب ومستشارين يعملون باللجان الخاصة في موضوعات تتم مناقشتها في البرلمان⁴. ومن المتوقع أنه مع التطوير الكامل للإطار المؤسسي للبرلمان الإلكتروني، فإن التركيز لن يقتصر على التفاعل بين المواطنين والبرلمانيين فحسب، بل يشمل أيضاً التعاون بين البرلمانات من مختلف دول العالم.

ثانياً: عناصر البرلمان الإلكتروني

يخلق مفهوم "البرلمان الإلكتروني" فرصاً لإدارة وظيفية وفعالة ضمن نطاق البرلمان من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية. علاوة على ذلك، يتجاوز هذا المفهوم المشاركة المادية للمبادرات الشبيهة بالبرلمان من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية المثيرة للاهتمام، والتي تتسم بالجاذبية والقدرة على إشراك عدد أكبر من المواطنين أكثر من المعتاد.

إن إتاحة هذه الخدمات الإلكترونية -التي تمكن من إشراك المواطنين ومشاركتهم- لا يمكن منحها كبديل للمبادرات البرلمانية التي تتم في سياق مادي، ولكن كنشاط تكميلي، يشمل مجموعة واسعة من المواطنين ويشركهم في أنواع مختلفة من المشاريع، وفقاً للطريقة التي يريدونها ويمكنهم التفاعل بها.⁵

1: المواقع البرلمانية

يعد الموقع البرلماني بالفعل أداة مهمة للبرلمان "لتسويق" نفسه للمواطنين، ويجري على شبكة الإنترنت توفير كمية متزايدة من المعلومات عن المؤسسات البرلمانية والعملية التشريعية. وهذا يجعل الإنترنت أكثر أهمية وفعالية من أي نوع آخر من تكنولوجيا الاتصالات في التاريخ، في جعل البرلمان مؤسسة شفافة، وليس من المبالغة أن الموقع البرلماني أصبح بالفعل وجهاً افتراضياً للبرلمان.⁶

إن اهتمام البرلمانات في مطلع الألفية الحالية بإنشاء مواقع على الإنترنت يعود أساساً لأسباب وظيفية أكثر منها ديمقراطية، كتقديم خدمات إعلامية أكثر كفاءة خاصة للصحفيين والسياسيين والسماح للسياسيين وموظفي الخدمة المدنية والنظام القانوني بمتابعة عملية التشريع وزيادة الشفافية العامة، وقد نشر الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2000 مبادئ توجيهية لمحتوى وهيكل المواقع البرلمانية على شبكة الإنترنت. واستندت المبادئ التوجيهية إلى دراسة استقصائية مستفيضة للمواقع الشبكية القائمة.

وقد سعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تطوير هذه المبادئ لتتنسق مع المفاهيم الجديدة للديمقراطية والتكنولوجيات المستحدثة، فأصدر سنة 2009 دليلاً لأفضل الممارسات للمواقع الشبكية البرلمانية، يتضمن أحدث أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والممارسات القائمة على التمكين الإلكتروني. استند هذا الدليل إلى مسح برلماني عالمي تضمن عدة معايير، بهدف تعزيز الدور المزدوج للمواقع البرلمانية بتمكين الزوار من الوصول إلى المعلومات حول العمل التشريعي وتسهيل عمل أعضاء البرلمان.⁷

وركزت الإرشادات التوجيهية للمواقع البرلمانية المعدة من طرف الاتحاد البرلماني الدولي على محتويات وهيكل هذه المواقع، آخذة بعين الاعتبار العناصر التالية:⁸

- معلومات عامة عن البرلمان: تشير إلى معلومات حلو تاريخه ووصف دوره ومسؤولياته القانونية، ووثائقه التأسيسية، ووظائفه وتكوينه وأنشطته وإدارته ومطبوعاته ووثائقه، وموقعه والوصول إليه...
- معلومات حول التشريعات، والميزانية والرقابة: تشير إلى جوهر عمل البرلمان وهو مسؤولياته

- التشريعية والرقابية والمتعلقة بالميزانية، وما يرتبط بها من وثائق ومعلومات مرتبة من خلال العملية التي يتم من خلالها إنشاؤها، واللجان والجلسات التي تنتجها، وطرق البحث عن هذه المعلومات وعرضها.
- البحث على المعلومات وتلقيها وعرضها: ويتصل ذلك بمحركات البحث التي تلبي احتياجات الأعضاء والموظفين والجمهور، والبيث الإذاعي والبيث الشبكي والأرشفة وخدمات التنبيه وخدمات الأجهزة المحمول.
 - التواصل والحوار مع المواطنين: ويتعلق الأمر بتسهيل التواصل بين أعضاء البرلمان والمواطنين، وتوفير التغذية الراجعة كأمر حيوي لضمان استجابة مواقع الويب لاحتياجات المستخدمين.
 - سهولة الاستخدام وإمكانية الوصول واللغة: ويتعلق الأمر بتصميم موقع البرلمان بكيفية تجعله أسهل في الاستخدام وأكثر شمولاً تقنياً وبشرياً.
 - الإدارة والمسؤوليات: بتوفير قيادة نشطة على أعلى مستوى من الموارد والدعم والالتزام القوي بدقة المعلومات وجودتها والرؤية الاستراتيجية والتخطيط والتقييم الدوري للموقع ونشره والتعريف به.

2: خدمات البرلمان الإلكتروني

يجب أن تكون البرلمانات الإلكترونية الحديثة قادرة على تقديم الخدمات ليس فقط للحكومة، ولكن أيضاً للمجموعات والمواطنين والمنظمات غير الحكومية. فيما يتعلق بإنشاء وتنفيذ مثل هذه الخدمات، يمكن تصنيف خدمات البرلمان الإلكتروني على النحو التالي:

خدمات من البرلمان إلى أعضاء البرلمان: تشير إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن استخدامها لتسهيل عمل البرلمانين، وقد أشار الاتحاد البرلماني الدولي في تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي 2008 إلى الأهداف الوظيفية لتطوير الخدمات المتنقلة للنواب بشكل جيد، والتي تشمل تمكين النائب من تنفيذ المهام التالية باستخدام تكنولوجيا الأجهزة المحمولة:

- الوصول إلى البريد الإلكتروني وجدول الأعمال والاتصالات،
- تصفح الإنترنت والإنترنت، بما في ذلك الوصول إلى موقع البرلمان وغيره،
- مصادر المعلومات البرلمانية،
- الإدارة الإلكترونية للمبادرات البرلمانية،
- الإدارة الإلكترونية للإجراءات الإدارية.⁹

خدمات بين البرلمان والمواطن: تساعد التقنيات الجديدة المؤسسات التمثيلية على تصميم وتنفيذ مبادرات الديمقراطية الإلكترونية التي تتراوح من الوصول إلى المعلومات في اتجاه واحد إلى اتجاهين إلى تطوير حوار ثنائي الاتجاه مع المواطنين (الاستشارات الإلكترونية، العرائض الإلكترونية...) من خلال تعزيز المواطنة النشطة وتوليد حوار هادف، وإدارة ودعم ردود الفعل والمساهمة الكبيرة للمواطنين.¹⁰

خدمات من البرلمان إلى وسائل الإعلام: من الأمثلة المميزة لخدمة البرلمان المقدمة لوسائل الإعلام خدمة الخط الساخن - مكتب الأخبار، وهي خدمة توفر للصحفيين معلومات مفيدة حول العديد من البرامج أو المشاريع أو أنشطة البرلمان.¹¹

ثالثا: أهمية البرلمان الإلكتروني

تظهر أهمية البرلمان الإلكتروني في عدة جوانب أهمها :

1: المساهمة في تكريس الديمقراطية الإلكترونية

تشمل الديمقراطية الإلكترونية توظيفا لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة¹².

ولا شك أن توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال -في ظل ما تشهده المؤسسات السياسية التقليدية من معوقات وتحديات في سبيل قيامها بدورها لاسيما مؤسسة البرلمان- يساهم في تحفيز القيم الديمقراطية من جديد، وإعادة إشراك المواطنين في السياسة، والتأثير في المجالات الرئيسية للوظائف البرلمانية وفي طبيعة وإجراءات العملية الديمقراطية وممارستها¹³.

كما يسمح تبني المؤسسات التشريعية التقليدية لمفهوم البرلمان الإلكتروني بتجسيد الديمقراطية الإلكترونية في العديد من جوانبها كالتحول من الوصول السلبي للمعلومات إلى المشاركة النشطة للمواطن من خلال إعلامه، تمثيله، استشارته، والحصول على رأيه، وإشراكه في كل الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهمة¹⁴.

تستخدم البرلمانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعوة الناس لتقديم مدخلات ولمكافحة تدهور الثقة السياسية، وتمتلك هذه التكنولوجيا أدوات مهمة لزيادة معدلات المشاركة في البرلمانات. الحكومة الأفضل ليست نتيجة تلقائية لاستخدام هذه التكنولوجيا، ولكن التقنيات الجديدة لديها القدرة على تنشيط العملية الديمقراطية وإعادة إشراك المواطنين في السياسة، والتأثير على المجالات الرئيسية للوظائف البرلمانية¹⁵.

2: تعزيز الشفافية

يساهم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة التشريعية في تمكين مختلف مكونات المجتمع من معرفة " ماذا يحدث داخل البرلمان"، وفي تعزيز الشفافية في العمل البرلماني، وبالتالي تدعيم شرعية البرلمان، وتطويره الواعي، باعتبار أن الشفافية تتيح للبرلمان معرفة درجة تأثيره الإيجابية أو السلبية في المجتمع، الأمر الذي سيمكنه من تحسين دوره وتطوير وظائفه، وسد أي خلل فيها¹⁶.

والشفافية تقتضي الإتاحة والوضوح وتمكين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبرلمان وتقليص الفجوة بين الناخبين والمنتخبين وتحسين العلاقة بينهم، خصوصا إذا بنيت هذه العلاقة على التشاركية¹⁷، واستندت أي مبادرات تدعو المواطنين للمساهمة في عمليات صنع السياسات إلى التواصل الشفاف. مما يساهم في بناء الثقة العامة في البرلمان وأعضائه¹⁸.

3: رفع كفاءة النواب:

إن توافر المعلومات والتحليلات والرؤى المختلفة أمام متخذ القرار تمكنه ولو نظريا من استشراف التبعات المتوقعة لهذا القرار أو التنبؤ بمسارات المستقبل، ولا يخرج القرار التشريعي عن هذه القاعدة، بل ربما يعتبر من أكثر المجالات التي يتضح فيها الدور الحيوي لأجهزة المعلومات المصممة لخدمة ودعم القرار .

ف هناك إمكانية كامنة في البرلمان الالكتروني لتوفير وإمداد الأعضاء بالمعلومات المحيطة التي تعين على التفكير والاختيار بين البدائل المطروحة بصدد الموضوعات الجارية محل النقاش، بما يدعم القرار التشريعي¹⁹.

وتتعاظم أهمية الدعم الفني الالكتروني الموجه لعضو البرلمان ودوره في رفع كفاءته ومن ثم رفع كفاءة المؤسسة البرلمانية عموما في ضوء اعتبار البرلمان كمؤسسة لا تميل الى تطوير نفسها، لأن بناءها التنظيمي يكرس الاستمرارية ولا يشجع على التغيير ببساطة²⁰.

ومما لا شك فيه أن نجاح أي مؤسسة في تحقيق أهدافها والقيام بمسؤولياتها بفاعلية يرتبط إلى حد كبير بوجود موظفين فيها يتفرون على الكفاءة اللازمة للعمل بها، وترتبط هذه الكفاءة أساسا بالمستوى التعليمي الذي يتناسب مع المنصب، والمهارة في التسيير.

ويرى بعض المختصين أن ما تتعرض له الدول من أزمات اقتصادية ومالية يعود إلى ضعف مستويات أعضاء البرلمان التي لا ترقى إلى مستوى تفهم وإدراك هذه الحقائق، مع عدم إلمامهم بوسائل التغلب عليها أو التخفيف من حدتها، على اعتبار أن هذه المسائل تنسم بالدقة إذ لا يدركها إلا المختصون الذين درسوها دراسة معمقة وأحاطوا بكل تفاصيلها²¹.

وفي العديد من الدول كالجائر مثلا، يحتاج غالبية أعضاء البرلمان إلى تطوير كفاءتهم من أجل التحكم في العمل التشريعي والرقابي واتقانه، بالإضافة إلى التدريب على التكنولوجيات الحديثة واستخداماتها لتأدية وظائفهم والرقابي، وهو ما يمكن لبعض تطبيقات البرلمان الالكتروني المساهمة فيه بصورة جيدة.

4: المساهمة في شبكة المعلومات الدولية وتدعيم العلاقات البرلمانية:

تتطلب القضايا المجتمعية التي يجب على البرلمانات معالجتها فهماً لتداعياتها العالمية والبيئة الأوسع التي توجد فيها؛ وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبادل الأفكار بين البرلمانات، ومعرفة الإجراءات التي اتخذتها الهيئات التشريعية الأخرى، وإمكانية تنسيق المناهج تجاه المشكلات العالمية، كما

أنها تمكن البرلمانات من تبادل الممارسات الجيدة والتعاون في حل المشكلات التقنية المشتركة بشكل أكثر فعالية.

المحور الثاني: البرلمان الإلكتروني في الجزائر ومتطلبات تشغيله

أولاً: توجه البرلمان الجزائري نحو تبني البرلمان الإلكتروني

فيما يخص ظهور البرلمان الجزائري على الشبكة العنكبوتية الانترنت فإن المجلس الشعبي الجزائري يملك موقعا الكترونيا على العنوان التالي <https://www.apn.dz/> : محررا بثلاث لغات (العربية، الفرنسية والانجليزية)، يستجيب لبعض الإرشادات التوجيهية للمواقع البرلمانية المعدة من طرف الاتحاد البرلماني الدولي، ولا يستجيب لبعضها الآخر.

فمثلا فيما يخص المعلومات العامة حول البرلمان، يفترق الموقع المذكور إلى معلومات حول الوصول إلى مبنى البرلمان والزيارات التعليمية، وساعات الزيارة، والوصول إلى الجلسات العامة، والخدمات الإعلامية المتاحة للجمهور، ورسم تخطيطي لترتيبات الجلوس في الجلسات، وجولة إرشادية افتراضية في مبنى البرلمان، والأنشطة الفردية لأعضاء البرلمان، والمعلومات الأساسية المتعلقة بأوضاعهم، ومعلومات التواصل معهم، كما توجد بالموقع روابط لا تعمل منها الروابط المتعلقة بالنبذة التاريخية عن المجلس، ودوره وسيره، ونصوص قانون الانتخابات والداستير السابقة.

وفيما يخص المعلومات العامة عن الأنشطة التشريعية وأنشطة الميزانية والرقابة يلاحظ أن موقع المجلس الشعبي الوطني لا يستجيب لأغلب الإرشادات التوجيهية، لا سيما ما تعلق بأنشطة الميزانية والرقابة، وهو في صورته الحالية لن يكون ذا فائدة معتبرة حتى للبرلمانيين أنفسهم.

ويمكن القول إن الملاحظات المذكورة آنفا تسري أيضا على الأدوات المتعلقة بالبحث على المعلومات وتلقيها وعرضها، وبالتواصل والحوار مع الجمهور، التي تكاد تكون منعدمة في الموقع الإلكتروني للمجلس.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يملك المجلس الشعبي الوطني صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، صفحة رسمية على موقع الفاييسبوك www.facebook.com/ApnCommunication تم إنشاؤها بتاريخ: 9 مارس 2015، يتابعها 183 ألفا شخصا، وتسمح بتلقي التعليقات التي تبقى غالبا بدون رد، كما يملك المجلس صفحة على تويتر <https://twitter.com/apnalgerie> منذ ديسمبر 2017، يتم تحيين معلوماتها بوتيرة أقل من وتيرة تحيين صفحة المجلس على موقع الفاييسبوك، وللمجلس أيضا قناة رسمية على اليوتيوب تم إنشاؤها بتاريخ 2021/10/21 تحتوي على أكثر من 1000 فيديو، وتتضمن مداخلات للنواب والأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة، وبعض النشاطات الأخرى للمجلس.

أما مجلس الأمة فيملك أيضا موقعا على الانترنت <http://majliselouma.dz/index.php/ar> لا يستجيب لأغلب الإرشادات التوجيهية للمواقع البرلمانية المعدة من طرف الاتحاد البرلماني الدولي،

والكثير من المعلومات فيه لا يتم تحيينها، كما للمجلس أيضا صفحة على موقع الفيسبوك <https://www.facebook.com/majliselouma.dz/> تم إنشاؤها سنة 2019 يتم تحيينها باستمرار، وقناة متوقفة عن العمل في موقع اليوتيوب.

ويبدو من التحليل السابق أن الموقع الإلكتروني بالنسبة للبرلمان الجزائري لا يزال يستخدم بشكل أساسي كأداة أحادية الجانب غير مبنية على استراتيجية واضحة، وتسري الملاحظة نفسها على صفحات البرلمان بغرفتيه على مواقع التواصل الاجتماعي.

كما يبدو أن تبني البرلمان الإلكتروني في الجزائر لا يزال في بداياته، ولعل ذلك مرده -إضافة إلى نقص التدريب والمهارات وتزايد الشواغل المتعلقة بالأمن- إلى غياب التحول الثقافي الذي يجب أن يساير أي تحول تكنولوجي، ذلك أن تحويل الهيئات التشريعية إلى مؤسسات حديثة قادرة على استخدام التكنولوجيا بفعالية يتطلب التزاماً قوياً بالشفافية والمساءلة من جميع مكونات البرلمان والفاعلين ذوي الصلة به.

إن تبني أي عنصر من عناصر البرلمان الإلكتروني لن يكون مستديماً إذا كان نتيجة تفكير في اتجاه واحد، بل لا بد أن يحدث من خلال الشركات ويسير جنباً إلى جنب مع قدر أكبر من الشفافية، ذلك أن العمل مع منظمات المراقبة البرلمانية والأوساط الأكاديمية والشركاء الآخرين يجلب تفكيراً جديداً وحلولاً جديدة.²²

ثانياً: متطلبات التحول الجيد إلى نظام البرلمان الإلكتروني في الجزائر

إن المتتبع لتقارير الاتحاد البرلماني الدولي حول البرلمان الإلكتروني خصوصاً تقرير سنّي 2020 و2022، يمكنه أن يستنتج خمس توصيات رئيسية لمساعدة البلدان التي تهدف إلى التحول إلى نظام البرلمان الإلكتروني لخدمة المواطنين بشكل أكثر كفاءة وشفافية²³، وهي توصيات نرى أنها يمكن أن تكون أيضاً صالحة لحالة الجزائر في تبنيها لنظام البرلمان الإلكتروني:

1: تدعيم البنية التكنولوجية التحية للبرلمان

وذلك بتركيب وتشغيل أنظمة رقمية مناسبة وآمنة (بنية تحتية) في القاعات وغرف اللجان، تسمح للنواب بتسجيل حضورهم؛ العمل والالتقاء عن بعد؛ الوصول إلكترونياً إلى المستندات المطلوبة للمداولات (في أي وقت وفي أي مكان)؛ البث المباشر للإجراءات؛ تسجيل الفيديو للجلسات العامة ولساعات اللجان؛ وتتبع تعديلات القوانين رقمياً. يجب أن يكون النظام مترابطاً مع المكتبة الإلكترونية ومنصات مشاركة المواطنين والأنظمة الحكومية لتسهيل الوصول إلى المعلومات.

2: رقمنة المعلومات البرلمانية

إذ تساهم عملية رقمنة المعلومات البرلمانية في تسهيل الوصول إليها من قبل النواب والموظفين

والمواطنين، مما من شأنه أن يمكن النواب من اتخاذ قرارات مستنيرة ويوفر الشفافية للمواطنين بشأن عمل البرلمان .

3: تطوير المهارات الرقمية للنواب والطاقم البرلماني

وذلك بإجراء تقييم مفصل للمهارات الرقمية لأعضاء البرلمان والموظفين لإنتاج برنامج منهجي لبناء القدرات يركز على المستخدم بالشراكة مع مقدمي التعليم والتدريب ذوي الصلة لضمان التنفيذ المستدام للبرنامج.

4: تطبيق الشروط المسبقة اللازمة للتداول الفعال للبرلمان الإلكتروني

بمراجعة القوانين والتنظيمات السارية المفعول للسماح للبرلمان بإجراء أعماله بشكل افتراضي، وتعزيز السياسات والإجراءات المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات في البرلمان؛ واعتماد ممارسات مرنة في تصميم وشراء ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5: تطوير وتنفيذ استراتيجية إشراك المواطنين

باستخدام التقنيات الرقمية لزيادة مشاركة المواطنين مع البرلمان والمساهمة في تعزيز الديمقراطية، وتبني استراتيجية اتصال وسياسة واضحة بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل النواب والموظفين لتسريع فتح البرلمان أمام المواطنين، على أن تتضمن هذه الإستراتيجية مبادرات لتسهيل التواصل مع منظمات المجتمع المدني والشباب والفئات المهمشة ووسائل الإعلام بشأن الأنشطة البرلمانية باستخدام منصات مختلفة ممكنة رقمياً تشمل وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات المحمول التي تركز على المواطن، والأهم من ذلك، الموقع الإلكتروني للبرلمان الذي يجب أن يكون تفاعلياً.

خاتمة:

تبين من خلال ما عرضناه أعلاه أن العديد من برلمانات دول العالم شرعت منذ سنوات عديدة في وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصدارة وجعلها جزءاً محورياً من الحياة البرلمانية اليومية، واستعانت بما يسمى "بالبرلمان الإلكتروني" لدعم وظائفها الأساسية المتمثلة في التمثيل والتشريع والرقابة بشكل أكثر فعالية، بغية تعزيز الكفاءة والشفافية وتقريب الجمهور من العمل البرلماني.

وقد واجهت الدول تحديات عديدة في تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، وتبني (البرلمان الإلكتروني) الذي يتغير مفهومه مع التغير المتسارع لهذه التكنولوجيا، مما أدى إلى فروقات واضحة في درجات العمل بالبرلمان الإلكتروني سواء على المستوى الداخلي للبرلمانات، أو على مستوى مواقع البرلمانات على شبكة الانترنت والخدمات الإلكترونية التي تقدمها.

وبالنسبة للجزائر فقد تبين لنا أن البرلمان الجزائري كغيره من البرلمانات يسعى إلى مواكبة هذا التطور المرتبط بالبرلمان الإلكتروني، ورغم أن تجربته في هذا الإطار حديثة بالمقارنة بغيره، إلا أن هناك

بوادر توجه نحو تبني بعض التقنيات ومحاولات للاستجابة إلى توجيهات الاتحاد البرلماني الدولي ذات الصلة.

وقد خلصنا إلى أن توظيف البرلمان الجزائري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تواجهه تحديات عديدة، ذلك أن هذا التوظيف لا يعني فقط إدخال عدد قليل من الآليات الالكترونية في أعمال البرلمان، واستحداث موقع له على شبكة الأنترنت، وإنما يتطلب إحداث تغييرات قانونية ومؤسسية وإجرائية وثقافية، وتبني نهج استراتيجي أساسه رؤى وتصورات مشتركة للأولويات بين مكونات البرلمان ومختلف الفاعلين.

لذلك فإنه من الملائم جدا الاستمرار في تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز البنية الرقمية التحتية للبرلمان الجزائري، والاستفادة من تجارب الآخرين في تبني البرلمان الالكتروني وتطويره، وتعزيز الشفافية والتفاعل والتواصل المثمر بين البرلمان والجمهور، وتشجيع المبادرات المبتكرة في هذا المجال .

الهوامش:

1. Inter-Parliamentary Union. World E-Parliament Report 2008; Inter-Parliamentary Union: Geneva, Switzerland, 2008. p.10.
2. البرلمان الإلكتروني وتطبيقاته عالميا وعربيا، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www.ecesao.org ، تاريخ الاطلاع : 22/12/12.
3. Inter-Parliamentary Union. World E-Parliament Report 2008; op.cit. p.19.
4. عبد العالي هبال، البرلمان الإلكتروني: أطر نظرية، عملية وتجارب دولية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021، ص 339.
5. Papaloi, Aspasia & Gouscos, Dimitris. (2011). E-Parliaments and Novel Parliament-to-Citizen Services. eJournal of eDemocracy and Open Government (JeDEM). 3. P.84.
6. Dai, X., and Norton, P. (2007a). Parliamentary Democracy Online: Lessons from Europe. The Journal of Legislative Studies, 13(3), p.p.479-480.
7. Papaloi, Aspasia & Gouscos, Dimitris. op.cit. P.84.
8. Inter-Parliamentary Union (March, 2009). Guidelines for Parliamentary Websites. Geneva: Inter-Parliamentary Union. Retrieved October 10, 2009, from <http://www.ipu.org/PDF/publications/web-e.pdf>
9. Inter-Parliamentary Union. World E-Parliament Report 2008; op.cit. p.37.
10. Mauro ROMANELLI, New Technologies for Parliaments Managing Knowledge for Sustaining Democracy, Management Dynamics in the Knowledge Economy Vol.4 (2016) no.4, p.659.
11. Papaloi, Aspasia & Gouscos, Dimitris. op.cit. P.86.
12. حسين شنيني وبومدين بوداود، البرلمان الإلكتروني والديمقراطية الإلكترونية كآليات للعمل السياسي الحديث، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 01، أبريل 2020، ص 82.
13. العلمي بن عطاء الله، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة الإدارة المحلية: دراسة في تطبيقات النموذج الجزائري والتونسي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية: 2018-2019، ص ص 187-188.
14. المرجع نفسه، ص 167.
15. Inter-Parliamentary Union. World E-Parliament Report 2008; op.cit. p.27.
16. علي الصاوي، مستقبل البرلمان في العالم العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة 02، 2003، ص ص 130-131.
17. ديفيد بيتام، البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، بثينة شمس، بيروت، 2016، ص 8-82.
18. تاليزا دوبيو، الانخراط المدنيّ كيف يمكن أن تساند التكنولوجيات الرقمية الديمقراطية التي تستمد قوتها من المواطنين؟، www.rand.org/pubs/permissions، تاريخ الاطلاع: 2023/02/10.
19. علي الصاوي، مرجع سابق، ص 211.
20. علي الصاوي، دور الدعم الفني في تعزيز عمل النواب، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، 2006، مجلس الأمة، الجزائر، ص ص 127-128.
21. أحمد بنيني، أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة بسكرة، العدد 08، ص 291.

22.الاتحاد البرلماني الدولي، تقرير البرلمان الالكتروني العالمي 2020، مطبعة Courand et Associés، فرنسا، 2021، ص 79.

23.Patrick Kabuya, Blythe Michelle Antonelli, Kofi Tsikata, e-Parliament Systems and the Future of Parliaments <https://blogs.worldbank.org/governance/e-parliament-systems-and-future-parliaments>.